

استهداف النساء: الانتهاكات الخطيرة لحقوق النساء في مصر

لطالما واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات السياسيات انتهاكات قائمة على النوع الاجتماعي منذ حكم الرئيس السابق حسني مبارك. وقد استمر استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع العنف الموجه ضد نوعهن، بما في ذلك التحرش والاعتداء الجنسي، والتهديدات بالاغتصاب، وغيرها من مظاهر الاستهداف، وذلك خلال حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي استمر منذ ١١ فبراير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

كانت مجموعات حقوق الإنسان المصرية والدولية قد وثقت تصاعد العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان أثناء حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد بلغ ذلك التصعيد أقصى درجاته في الحدث الشهير الذي عُرف باسم "فتاة التحرير"، تلك الفتاة التي تمت تعريتها حتى حمالة الصدر في شوارع القاهرة من قبل جنود من القوات المسلحة أثناء فض اعتصام مجلس الشعب في ديسمبر ٢٠١١. ومن الأمثلة الصارخة الأخرى على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، واقعة المظاهرات السبعة اللاتي خضعن لاختبارات عنصرية من قبل أشخاص زعموا أنهم أطباء من الجيش، ولم يخضع من قاموا بهذه الاختبارات للمساءلة، على الرغم من بلوغها حد الاغتصاب والتعذيب وفقاً للقانون الدولي.

لقد بلغ العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان أثناء مشاركتهن في المظاهرات مستويات غير مسبوقة من الوحشية. وقد وثقت "نظرة للدراسات النسوية" ثلاث حالات من الاعتداءات الجنسية العنيفة، بلغت إحداها حد الاغتصاب، وذلك أثناء مظاهرة يوم ٨ يونيو ٢٠١٢ ضد التحرش الجنسي بالنساء اللاتي شاركن في مظاهرات يوم ٢ يونيو ٢٠١٢. فضلاً عن ذلك، أفادت التقارير بوجود حالات اغتصاب جماعي في أواخر شهر نوفمبر بميدان التحرير والمناطق المجاورة له. وفي شهادة نشرتها نظرة لإحدى الناجيات من الاعتداء الجنسي والاغتصاب الجماعي في منطقة قريبة من ميدان التحرير، أشارت الضحية إلى أنه قد تم تجريدها من ملابسها واغتصابها بالأصابع.

مع وصول الرئيس المصري محمد مرسي إلى السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، لم تتحقق الآمال الرامية إلى التوقف عن استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان. فقد أعادت الهجمات التي وقعت ضد المظاهرات يوم ٥ ديسمبر ٢٠١٢ في محيط قصر الاتحادية الرئاسي إلى الأذهان الهجمات المنظمة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥، والمعروفة باسم "الأربعاء الأسود". كانت أحداث "الأربعاء الأسود" قد وقعت في سياق استفتاء وطني على تعديل المواد الدستورية، حين تم نشر "البلطجية" الذين ينتمون إلى الحزب الوطني الديمقراطي المنحل لضرب المتظاهرين، بمساعدة قوات الشرطة أمام نقابة الصحفيين، فضلاً عن الاعتداء الجنسي على المظاهرات والصحفيات، وقد وقع استهداف

^١ يجب على الرئيس، ومجموعته والحكومة التوقف عن سياسة استهداف الناشطات واستبعاد النساء من الحياة العامة، بيان مشترك، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢

مماثل للناشطات أثناء الاحتجاجات التي وقعت في محيط قصر الاتحادية، إذ روت علا شهبه، وهي ناشطة كانت متواجدة أثناء الاحتجاجات، في برنامج حوارى كيفية الهجوم عليها وسحلها في الشوارع من قبل مؤيدي الرئيس.

من ناحية أخرى تبعد تصريحات مسؤولي الحكومة عقب تلك الانتهاكات عن الامتثال للمعايير الدولية، بل على النقيض، تشير التصريحات إلى وجود اتجاه نحو إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب. حيث أن عدم قيام الحكومة المصرية بالتحقيق على نحو جدي في تلك الهجمات وعدم ملاحقتها للجناة يمثل تقاعس من الحكومة عن الاضطلاع بمسئوليتها في حماية المواطنين وضمان حقهم في التجمع السلمي، إذ كان رئيس الوزراء الدكتور هشام قنديل قد صرح في ٤ ديسمبر ٢٠١٢، بأن المتظاهرين عند قصر الاتحادية مسئولون عن "حماية أنفسهم".

من جانبه قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتوثيق انتهاكات على نطاق واسع وقعت في محيط القصر، كما وُجدت أدلة على التعذيب وسوء المعاملة. ومع ذلك، لم تتحرك ساكنة لمرتكبي تلك الانتهاكات في خضم الأحداث التي أودت بحياة أحد عشر متظاهراً وإصابة مئات آخرين.^٢

منذ بداية المظاهرات بمناسبة الذكرى السنوية الثانية للثورة المصرية يوم ٢٥ يناير ٢٠١٣، أفادت التقارير بوجود ١٩ حالة من الاغتصاب الجماعي، حالتين منهما تمت باستخدام جسم حاد. وأشارت الشهادات التي جمعتها نظرة للدراسات النسوية وغيرها من مجموعات حقوق الإنسان المصرية إلى أن حالات الاغتصاب كانت منظمة، مع استخدام التكتيكات نفسها في كل حالة تقريباً، وذلك بغرض عزل المتظاهرات عن بقية المظاهرة والهجوم عليهن. كما أشارت الشهادات إلى وجود مجموعات مجهولة الهوية تعتبر الاحتجاجات والمظاهرات بمثابة فرصة للهجوم العنيف على النساء المحتجات، ويبدو أن تلك الهجمات تهدف إلى بث الخوف والعار في نفوس النساء، حتى تتجنبن المظاهرات، وبالتالي يتم منعهن من ممارسة حقوقهن الديمقراطية في المشاركة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية التي تشهدها مصر.

لم يخضع التحول القاسي والوحشي الذي شهدته الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان تحت حكم الرئيس مرسي للعقاب نهائياً، كما لم يتم إجراء أي تحقيق جدي في هذا الشأن، بل لم يرق أي مسئول حكومي بتناول تصاعد وتيرة العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. وإنما على العكس، استمر رئيس الوزراء قنديل في التأكيد على أن تأمين أو الحفاظ على سلمية المظاهرات هي مسؤولية المتظاهرين، وهو ما ينم عن تجاهل تام لمسئولية الدولة في الحفاظ على سلامة المتظاهرين وحماية حقهم في التجمع السلمي بموجب القانون الدولي. من جانبهم أشار النشطاء إلى عدم وجود أدلة كافية بين أيديهم لتحديد هوية الجماعات السياسية -إن وجدت- التي تقف وراء تلك الهجمات بوضوح. في كل الأحوال، فإنه يقع على عاتق الدولة المصرية مسؤولية ضمان القبض على مرتكبي تلك الانتهاكات، ومحاكمتهم ومنح التعويض للناجين من العنف الموجه ضد النوع الاجتماعي.

في ١١ فبراير ٢٠١٣، عقدت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى المصري، المخول له السلطات التشريعية في الوقت الحالي، اجتماعاً لمناقشة وقائع الاعتداءات الجنسية والاعتصاب التي أرتكبت في ميدان التحرير والمناطق المجاورة له. وما كان من بعض أعضاء اللجنة الذين ينتمي غالبيتهم لتيار الإسلام السياسي إلا أن وجهوا اللوم للنساء

^٢ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، اشتباكات القصر الرئاسي "الاتحادية" بالقاهرة في ٥-٦ ديسمبر ٢٠١٢

اللاتي تعرضن للهجوم الجنسي، وتساءلوا كيف يمكن للنساء أن تدعو إلى الحماية في حين أنهن لم يتخذن "التدابير الاحتياطية" لدرء احتمال وقوع الهجمات الجنسية عليهن. بناءً على ذلك يتضح توجه السلطات المصرية نحو دعوة المتظاهرين إلى حماية أنفسهم جلياً في هذه الحالة، حيث دعا عضو باللجنة الفصائل السياسية إلى التوقف عن الدعوة للمظاهرات إذا لم يكونوا قادرين على حماية أنفسهم.

إن الافتقار إلى الرغبة في حماية حقوق المرأة في مصر، أو تعزيزها أو تحقيقها وضمن تحقيق العدالة للناجيات والمحكمة العادلة تسير على خطى إرث تركة الديكتاتور السابق حسني مبارك والمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد أُنذر الإخفاق في التحقيق مع هؤلاء المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ومحاکمتهم أثناء حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى استمرار وجود دولة الإفلات من العقاب في المستقبل، فضلاً عن تعيين الرئيس مرسي للمشير محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق، والفريق سامي عنان رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة المصرية مستشارين له ومنحهما أوسمة رفيعة.

أخيراً، فإن المستجدات الدستورية الأخيرة تدل على نمط يبعث على القلق حول المضي قدماً نحو مزيد من التمييز ضد المرأة. فقد أخفق الدستور المصري، الذي تم إقراره مؤخراً، في توفير الضمانات اللازمة لضمان تحقيق المساواة للمرأة في مجال ممارستها للحريات العامة والمشاركة السياسية، كما أن المسودة التي تم الاستفتاء عليها في ديسمبر ٢٠١٢، لم تعد تُدرج النوع الاجتماعي بوصفه سبباً من أسباب منع التمييز من قبل المؤسسات العامة.

واستناداً إلى ذلك، يود كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونظرة للدراسات النسوية إصدار التوصيات التالية للحكومة المصرية والمجتمع الدولي:

- دعوة السلطات المصرية إلى إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها هؤلاء المسؤولون عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال إجراء تحقيقات مستقلة وغير متحيزة في كافة حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب الجيش وأيضاً الشرطة، فضلاً عن الأطراف الأخرى. والإشارة الواضحة إلى أن السلطات المصرية لن تتسامح مع الانتهاكات الجسيمة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، وأنها سوف توقف ممارسة استهداف الناشطات من قبل المقتربين لتلك الانتهاكات سواء كانوا تابعين للدولة أو غير حكوميين، والذين لا زالوا على يقين بتواجد دولة الإفلات من العقاب.
- دعوة السلطات المصرية إلى أن تأخذ على عاتقها الحفاظ على سلامة الاحتجاجات السلمية، وأن تتأى عن الإعلانات التي تضع تلك المسؤولية على كاهل المتظاهرين. فقد أسفر الغياب التام لأي وجود للدولة أثناء المظاهرات إلى قيام المدنيين بالتعامل مع الاعتصام الجماعي من خلال المبادرات الشعبية كعملية مكافحة التحرش الجنسي (**Operatin Anti-Sexual Har assment**). وعلى الرغم من أن ذلك الجهد جدير بالثناء، فإن مسؤولية الحفاظ على سلامة التجمعات السلمية ينبغي ألا يضطلع بها أفراد من المتظاهرين المدنيين غير المدربين.
- دعوة السلطات المصرية إلى تدريب مسؤولي إنفاذ القانون على المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحفاظ على أمن التجمعات السلمية، والمتضمنة في ميثاق سلوكيات مسؤولي إنفاذ القانون والمبادئ الرئيسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل لموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

- دعوة المجتمع الدولي إلى دفع السلطات المصرية للبدء في عمل تقييم لاحتياجات الحماية الخاصة بالمدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي ينبغي أن تشارك أساسًا في تلك العملية.
- دعوة المجتمع الدولي إلى دفع السلطات المصرية للرد على المراسلات التي تم إرسالها من مكاتب المقررين الخاصين الآتي ذكرهم في يناير ٢٠١٢ فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١١، وهم: المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وفريق العمل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.^٣

^٣ راجع المراسلات التي قامت بإرسالها مكاتب الإجراءات الخاصة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالشكاوى المقدمة من نظرة للدراسات النسوية والخاصة بالانتهاكات المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في نوفمبر وديسمبر ٢٠١١،